الدور الصيني في أمريكا اللاتينية
الدوافع والأبعاد والمستقبل

د. صدفة محمد محمود
باحثة متخصصة في شؤون أمريكا اللاتينية

مقدمة :

شهدت السنوات الماضية تنامي الانخراط الصيني في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، مدفوعاً بالرغبة في تأمين احتياجاتها من المواد الخام المتوافرة في دولها، ومزاحمة النفوذ الأمريكي في المنطقة، وكذلك تقليص عدد الدول اللاتينية التي تُقيم علاقات دبلوماسية بتايوان.

ومن المُلاحظ أن البُعد الاقتصادي يغلُب على الدور الصيني في نصف الكرة الغربي، ومع ذلك هناك أبعاد أخرى لهذا الدور لا تقل أهمية، وتتمثل في البعدين السياسي الثقافي والأمني، وبالفعل زادت مشاركة الصين مع دول أمريكا اللاتينية في جميع المجالات، مع تزايد الاستثمارات في الصناعة والبنية التحتية وكذلك العلاقات العسكرية. وبالمثل، زادت بكين بشكل ملحوظ من مشاركتها في المنظمات الإقليمية متعددة الأطراف.

وتتطلب دراسة الدور الصيني المتنامي في أمريكا اللاتينية، التعرف ابتداءاً على أبعاد هذا الدور وأبرز مؤشراته، والوقوف على أهداف الصين ودوافعها لتعزيز حضورها في المنطقة، بالإضافة إلى محاولة استشراف مستقبل هذا الدور، والفرص السانحة لتوسعه، وكذلك القيود التي يمكن أن تحد من تطوره مستقبلاً.

أولاً: الدور الصيني في أمريكا اللاتينية: الأبعاد والمؤشرات

في عام ٢٠١٦، أصدرت حكومة الصين ورقتها البيضاء الثانية عن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتي تنص على أنها تسعى إلى تعزيز التعاون على أساس "المساواة والمنفعة المتبادلة" في العديد من المجالات الرئيسية، بما في ذلك التبادلات

والحوارات والتجارة والاستثمار والزراعة والطاقة والبنية التحتية والتصنيع والابتكار التكنولوجي. وأكدت الورقة أيضاً أن الصين ستقوم بدعم التبادلات والتعاون العسكري مع دول المنطقة، مع التأكيد على أنها "لا تستهدف أو تستبعد أي طرف ثالث"[١].

في ضوء ذلك، عملت الصين على تعزيز وجودها في أمريكا اللاتينية عبر حزمة من أدوات الدعم الاقتصادي والشراكات الاستراتيجية والسياسية إلى جانب وسائل القوة الناعمة والصلبة على حدٍ سواء، وذلك كما يتضح فيما يلي:

١- شراكات اقتصادية قوية

تعمل الصين على تعزيز موقعها ونفوذها في أمريكا اللاتينية من خلال التجارة والقروض والاستثمارات، وفي الوقت الراهن، تُعد بكين شريكا تجاريا ومستثمرا ومقرضا رئيسيا للعديد من دول المنطقة. وساعدت مشتريات الصين من أمريكا الجنوبية دولها على الصمود في مواجهة جائحة كوفيد – ١٩؛ حيث استوردت لحوم البقر من أوروجواي، النحاس من شيلي، النفط من كولومبيا، وفول الصويا من البرازيل، وأصبحت الصين ثاني أكبر شريك تجاري للمنطقة بعد الولايات المتحدة[٢].

في البرازيل، أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية، ارتفعت التجارة الثنائية مع الصين من ٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٠ مليار دولار ٢٠٢٠، وفي الوقت الراهن تصدر البرازيل ٣٠% من إجمالي سلعها إلى الصين، بما في ذلك ٨٠% من محصول فول الصويا و٦٠% من خام الحديد. وبصفة عامة، تتركز التبادلات التجارية بين الصين وأمريكا اللاتينية في المواد الخام والمنتجات الزراعية[٣].

ووفقًا لقاعدة بيانات China Global Investment Tracker، بلغت استثمارات الصين في أمريكا اللاتينية والكاريبي خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٩، نحو ١٣٠ مليار دولار، وتركزت بشكل أساسي في البرازيل وبيرو، مع الاهتمام بشكل خاص بقطاع الطاقة والبنية التحتية الإقليمية مثل الموانئ والطرق والسدود والسكك الحديدية[٤].

وتمثّلت الأداة الأساسية للصين في تقدمها الاقتصادي في أمريكا اللاتينية في توافر الموارد المالية لديها، والتي خصصتها لشراء الأصول الحيوية والقيام بالأنشطة

التجارية، بدلاً من الاستثمار المباشر في القطاعات الاقتصادية الحيوية في أمريكا اللاتينية.

وفي الواقع، كانت ٧٥% من استثمارات الصين في أمريكا اللاتينية في صورة عمليات دمج واستحواذ على الشركات والأصول؛ إذ أن السيطرة على الأصول الحيوية والتقنيات المتقدمة تُمثِّل عامل تمكين ضروري لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الصينية(٥).

على الجانب الآخر، تُساعد استثمارات الصين في أمريكا اللاتينية في فتح أسواق جديدة لشركاتها التكنولوجية، مثل Huawei و ZTE و Dahua و Hikvision وكلها تخضع للعقوبات الأمريكية، وتُسهم أيضًا في إيجاد موطئ قدم لهذه الشركات في البنية التحتية الإقليمية داخل القارة اللاتينية.

وخلال الفترة ما بين ٢٠٠٥-٢٠١٩، قدمت الصين قروضًا تُقدر قيمتها بنحو ١٣٧ مليار دولار لدول أمريكا اللاتينية، متجاوزة الإقراض السنوي من المؤسسات المالية التي تقودها الولايات المتحدة، وحصلت فنزويلا وحدها على قروض صينية تزيد قيمتها عن ٦٠ مليار دولار(٦).

في ذات السياق، تعمل الصين على تهيئة منطقة أمريكا اللاتينية لتضطلع بدور حيوي في الربط بين المحيطين الأطلنطي والهادئ، وهو هدف أساسي لمبادرة الحزام والطريق التي أطلقها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" عام ٢٠١٣، وبالفعل انضمت ١٩ دولة عبر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى المبادرة، ووصف شي في عام ٢٠١٧، منطقة أمريكا اللاتينية بأنها "امتداد طبيعي لطريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين"(٧).

٢- تحالفات سياسية ودبلوماسية متنوعة

تدعم المبادرات الدبلوماسية لبكين في أمريكا اللاتينية أنشطتها الاقتصادية، وتُسهم في إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركتها في قضايا المنطقة، من ناحية أخرى يُجادل بعض المحللين بأن المستوى المتنامي للتجارة والقروض والاستثمار الصيني في أمريكا اللاتينية، يُمثل استراتيجية منسقة من قبل بكين لكسب النفوذ السياسي في

أمريكا اللاتينية، والحد من الهيمنة الأمريكية الراسخة في المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية[٨].

وتكللت التحركات الدبلوماسية الصينية الدؤوبة في أمريكا اللاتينية، بقبول عضويتها في عدد من المنظمات الإقليمية اللاتينية، ومن الأمثلة على ذلك اكتسابها صفة العضو المراقب في منظمة الدول الأمريكية، وأصبحت عضواً في بنك التنمية للبلدان الأمريكية وبنك التنمية الكاريبي، إلى جانب عضويتها في كل من منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وكذلك تجمع البريكس إلى جانب البرازيل، وكل من الهند وروسيا وجنوب إفريقيا[٩].

وتقوم الصين بإيفاد كبار مسؤوليها لزيارة دول أمريكا اللاتينية بشكل دوري حتى أن الرئيس الصيني "شي جين بينغ" زار دول المنطقة ثلاث مرات منذ توليه السلطة عام ٢٠١٣. ووقعت الصين مجموعة متنوعة من اتفاقيات الشراكة الثنائية مع العديد من دول المنطقة، بما في ذلك "شراكات استراتيجية" مع تسع دول لاتينية، هي: الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكوستاريكا والإكوادور والمكسيك وبيرو وأوروغواي وفنزويلا.

وبالرغم من استفادة بكين من تراجع الاهتمام الأمريكي بقضايا أمريكا اللاتينية، فمن المُلاحظ أن المبادرات السياسية الصينية في المنطقة قد تجنبت، بشكل عام، الارتباط بالخطاب أو الأنشطة التي تقوم بها الأنظمة اليسارية، ذات التوجهات المعادية للولايات المتحدة، في المنطقة مثل فنزويلا ونيكاراجوا وبوليفيا. ومع ذلك، فقد لوحظ بدء بكين، خلال السنوات الأخيرة، في تبني مواقفًا علنية داعمة لهذه الأنظمة، بما في ذلك الاعتراف وتقديم المساعدة المستمرة للحكومة الفنزويلية بقيادة الرئيس "نيكولاس مادورو"، والتي لا تعترف واشنطن بها.

٣- توظيف مصادر القوة الناعمة

تعمل الصين على ترسيخ حضورها في أمريكا اللاتينية عبر توظيف أدوات قوتها الناعمة، وبفضل العلاقات المتنامية بين الصين ودول المنطقة، زاد الطلب على تعلم اللغة الصينية والتبادلات الثقافية بين الطرفين، وهو ما يتضح في التوسع في معاهد

كونفوشيوس؛ حيث تمّ افتتاح ٢٩ فرعًا للمعهد في ١٣ دولة بأمريكا اللاتينية منذ عام ٢٠٠٦، حينما أُفتتح أول معهد في مدينة مكسيكو سيتي بالمكسيك. ويُنظر إلى معاهد كونفوشيوس باعتبارها أداة مهمة للدبلوماسية العامة الصينية، إلى جانب كونها مرتبطة بأهداف السياسة الخارجية الأوسع للحزب الشيوعي الصيني(١٠).

ويوجد حاليًا أكثر من ٢١ ألف طالب في أمريكا اللاتينية يدرسون المواد الثقافية الصينية مثل فنون الدفاع عن النفس والطب الصيني التقليدي والأوبرا الصينية، وتمّ افتتاح سبعة معاهد كونفوشيوس في البرازيل منذ عام ٢٠٠٨، عندما تمّ إطلاق أولها في جامعة ولاية ساو باولو، وهناك مناقشات جارية حول بناء ثلاثة معاهد جديدة في مقاطعات بشمال شرق البرازيل، كما أسس المعهد مقرًا له في شيلي لتنسيق المواد التعليمية المقدمة في جميع معاهد كونفوشيوس الموجودة بالمنطقة(١١).

وفي الوقت نفسه، تُشجع الصين برامج التبادل الثقافي والأكاديمي والعلمي مع بلدان أمريكا اللاتينية، وقد زار بكين مؤخرًا حوالي ٤ آلاف من المتخصصين في أمريكا اللاتينية والكاريبي للتدريب ولأغراض علمية. وزاد عدد أقسام دراسة اللغة الأسبانية في الجامعات الصينية من ١٢ قسم عام ٢٠٠٠ إلى ٨٠ قسمًا عام ٢٠١٥، كما زاد عدد الطلاب المسجلين فيها من ٥٠٠ إلى ١٥ ألف طالب خلال نفس الفترة.

وسبق أن أعلن وزير الخارجية الصيني في ٢٠١٨ أن بلاده وجهت الدعوة لاكثر من ٨٠٠ من قادة الأحزب و٢٠٠ من القيادات الشابة لزيارة بكين، ومن المتوقع أن يكون لهذه الخطط مردود إيجابي على توجهات القيادات اللاتينية نحو الصين.

٤- الترويج لدبلوماسية الأقنعة

عملت الصين على الاستفادة من جائحة كوفيد -١٩ في تعزيز نفوذها في أمريكا اللاتينية من ناحية، وتحسين صورتها الدولية التي تضررت بشدة بسبب التصور السائد عن مسؤوليتها عن نشر فيروس كورونا في العالم من ناحية أخرى.

في ضوء ذلك، قدمت الصين المساعدات الطبية إلى كل دول أمريكا اللاتينية

المستقلة، وجاءت هذه المساعدات في صورة تبرعات بالإمدادات الطبية، والبيع السريع للأقنعة، وأجهزة التنفس الصناعي، وسيارات الإسعاف، إضافة إلى تعهدها بتقديم مليار دولار لدول المنطقة لشراء وإنتاج لقاح مضاد لفيروس كورونا.

فاق الجهد الصيني في هذا الشأن إلى حد كبير، الدعم الأمريكي المقدم لدول المنطقة لمكافحة كوفيد -١٩، وهو ما يفتح آفاقًا جديدة للصراع على النفوذ بين الصين والولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، وقد حظيت المساعدات الطبية الصينية بإشادة العديد من قادة دول المنطقة الذين توجهوا بالشكر إلى بكين لدعمها الجهود الحكومية المبذولة لمكافحة كوفيد -١٩، وهو ما يصب في صالح المعركة التي تخوضها الصين لكسب القلوب والعقول في أمريكا اللاتينية(١٢).

٥- تعاون عسكري وأمني صاعد

تتفوق الأنشطة الاقتصادية للصين في أمريكا اللاتينية على الأنشطة العسكرية، سواء من حيث الموارد والأشخاص المعنيين أو من حيث الاهتمام الذي يتضح في الخطاب الحكومي الرسمي. ومع ذلك، لا ينبغي أن يصرف التركيز على الأنشطة الاقتصادية، جنبًا إلى جنب مع عزوف القادة الصينيين، عن تبني خطاب قائم على التهديد أو الأعمال العسكرية الاستفزازية في أمريكا اللاتينية، الانتباه عن حقيقة أن أنشطة قطاع الأمن هي جزء لا يتجزأ من مشاركة بكين متعددة الأبعاد في نصف الكرة الغربي، والهادفة لدعم الأهداف الأوسع لسياستها الخارجية، وخاصة اكتساب نفوذ جيوسياسي في أمريكا اللاتينية.

وتُعد المشاركة العسكرية جزءًا، مهمًا ومعترفًا به رسميًا، من التفاعلات المتزايدة بين الصين ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، إذ تُعرِّف الأوراق البيضاء للسياسة الصينية تجاه أمريكا اللاتينية لعامي ٢٠٠٨ و٢٠١٦، وكذلك الكتاب الأبيض لاستراتيجية الدفاع الصينية لعام ٢٠١٥، الأنشطة العسكرية وغيرها من الأنشطة الأمنية على أنها عنصر مهم، إن لم يكن بالضرورة رائدًا، في مشاركة الصين الشاملة مع دول أمريكا اللاتينية(١٣).

وتنبع أهمية المشاركة الأمنية الصينية في أمريكا اللاتينية من اعتبارات عدة،

أبرزها: أن هذه المشاركة رغم تواضعها حتى الآن، يمكن أن تلعب دوراً مهماً في مساعدة جيش التحرير الشعبى الصينى على تطوير القدرات التقنية والدعم والمعرفة والعلاقات التي تمكنه من العمل بفعالية في نصف الكرة الغربي، في سياق صدام عسكري مستقبلي مع الولايات المتحدة.

ومن خلال توسع التزامات الصين الدولية وتأثيرها على الشركاء الإقليميين، يمكنها أن تساعد دول أمريكا اللاتينية في تنفيذ عمليات تأمين الموانئ أو مكافحة القرصنة وغيرها من عمليات إنفاذ القانون. ويمكن أيضًا دعوة الصين للقيام بعمليات مشتركة ضد الجماعات الإجرامية الصينية العاملة في أمريكا اللاتينية، كما فعلت على نطاق أصغر في الأرجنتين خلال عام ٢٠١٦. ويمكنها أيضًا أن تُشارك في عمليات الأمم المتحدة أو غيرها من عمليات حفظ السلام المتعددة الجنسيات في المنطقة مستقبلًا، كما فعلت في هايتي من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١٢[١٤].

وبالرغم من أن الصين لم تسع، حتى الآن، إلى إنشاء قواعد عسكرية دائمة في أمريكا اللاتينية، غير أنه ليس من المستبعد حدوث ذلك في ظل تركيزها الواضح على تطوير البنى التحتية للموانئ البحرية وسعيها لحصول شركاتها على امتيازات في موانئ المياه العميقة في عدد من دول المنطقة، ومنها: بنما والسلفادور.

وقد حذر المسؤولون والخبراء الأمريكيون من أن التقدم الذي أحرزته الشركات الصينية المملوكة للدولة والخاصة في العشرات من مشاريع الموانئ التي تقودها بكين، يمكن أن يعوق وصول السفن الحربية الأمريكية خاصة في قناة بنما، في حالة حدوث صدام عسكري مع الصين في المستقبل.

وبصفة عامة، تركز استراتيجية المشاركة العسكرية والأمنية للصين على توسيع الاتصالات العسكرية، تبادل الأفراد، مبيعات الأسلحة، والعمليات العسكرية بخلاف الحرب. وخلال السنوات الأخيرة، عملت بكين على زيادة صادراتها من الأسلحة إلى بعض دول المنطقة، وتحديداً فنزويلا والإكوادور وبوليفيا، والتي تراوحت ما بين الأسلحة الصغيرة إلى المعدات العسكرية الأكثر تقدماً مثل الرادار وناقلات الجنود المدرعة والطائرات المقاتلة والسفن السطحية.

ورغم ذلك، كانت مبيعات الأسلحة الصينية متواضعة، بدرجة كبيرة، على مدار السنوات الخمس الماضية؛ إذ بلغت ٦١٥ مليون دولار. بالإضافة إلى تبرعات بكين بالأسلحة لبعض دول المنطقة، والتي تُسهم في بناء رأس المال السياسي وتعزيز العلاقات المؤسسية والشخصية مع قيادات الجيش والشرطة في أمريكا اللاتينية(١٥).

إلى جانب مبيعات المعدات العسكرية، أرسلت بعض دول المنطقة ومنها فنزويلا وبربادوس وغيانا وغيرها، أفرادها بانتظام إلى الصين للحصول على التدريب والتعليم العسكري المهني. وتمّ نشر سفينة المستشفى الصينية Peace Arc في المنطقة في الأعوام ٢٠١١ و٢٠١٥ و٢٠١٨-٢٠١٩(١٦).

علاوة على ما سبق، تتمتع الصين بإمكانية الوصول إلى منشآت استخباراتية تعود إلى الحقبة السوفيتية في كوبا ومحطة تتبع وقياس عن بُعد في الأرجنتين، وهذا يزيد من قدراتها على جمع المعلومات الاستخبارية. وباسم مكافحة الجريمة ورصد الكوارث الطبيعية، استثمرت دول لاتينية، منها الإكوادور وبوليفيا وفنزويلا، بمساعدة الشركات الصينية، في معدات المراقبة وبرامج التعرف على الوجه التي طورتها بكين(١٧).

ثانياً: الحضور الصيني في أمريكا اللاتينية: الدوافع والأهداف

تتعدد العوامل الدافعة للصين لتعزيز حضورها في أمريكا اللاتينية، ومن أبرزها:

١- تأمين احتياجاتها من المواد الخام

تعمل بكين على ترسيخ نفوذها في أمريكا اللاتينية لضمان الوصول إلى المخزون الاستراتيجي الهائل من المواد الخام الأولية (الزيوت والخامات والمعادن المختلفة) ومصادر الطاقة التي تذخر بها دول المنطقة، التي تحتفظ باحتياطيات هائلة من النفط والغاز، وهو ما يؤهلها لأن تكون موردًا بديلًا للطاقة إلى الصين.

ووجدت بكين في أمريكا اللاتينية مصدراً مهماً لتأمين احتياجاتها من السلع الزراعية (خاصة فول الصويا)؛ اللازمة لإطعام سكانها البالغ عددهم حوالي ١,٣ مليار نسمة، خاصة إن مزارع دول المنطقة تنتج ١١% من إجمالى الإنتاج الغذائي والزراعي العالمي.

واستهدفت الصين أيضًا إيجاد فرصًا استثمارية لشركاتها وأسواق جديدة لبضائعها

في أمريكا اللاتينية، التي يبلغ عدد سكانها ٥٤٨,٥ مليون نسمة. وجميعها عوامل تتوافق مع التطلعات الصينية الرامية إلى ضمان استمرار النمو الاقتصادي، استناداً إلى كونها ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم.

ومن بين الدوافع الاقتصادية الأخرى لتعزيز الصين حضورها في أمريكا اللاتينية، الرغبة في تدويل عملتها الوطنية "اليوان"، وقد قامت بتوقيع اتفاقيات لتبادل العملة مع ثلاث لاتينية هي: البرازيل، الأرجنتين، وشيلي، وذلك بإجمالي ٤٩ مليار دولار، بالإضافة إلى توقيعها اتفافية مع شيلي لإنشاء مركز مقاصة للعملة الصينية، بحصة تُقدر بحوالي ٧,٥ مليار دولار، لتكون الوحيدة من نوعها في أمريكا اللاتينية[١٨].

علاوة على ذلك بدأت الصين، خلال السنوات الأخيرة، في اتخاذ خطوات أولية نحو سداد قيمة وارداتها النفطية من دول أمريكا اللاتينية باليوان بدلًا من الدولار الأمريكي، الذي يُعد العملة الوحيدة التى يتم بها تسعير البترول فى البورصات، وأسواق البترول الآجلة والفورية.

وتركز بكين في تطبيق خطتها لتدويل اليوان، على بعض الدول اللاتينية الراغبة في كسر السيطرة العالمية للدولار الأمريكي، وتحديداً فنزويلا التي تمتلك أكبر احتياطى مؤكد للنفط فى العالم، لكنها تعاني في الوقت نفسه من العقوبات الأمريكية، التي تحظر شراء المصارف الأمريكية للسندات التي تصدرها الحكومة الفنزويلية أو التعامل مع الشركة الوطنية للنفط المملوكة للدولة.

٢- تعزيز المكانة الدولية

تعمل بكين بنشاط على إعادة تشكيل النظام الدولي، ليكون نظاما متعدد الأطراف، تحظى فيه بمكانة مركزية. في ضوء ذلك، فإنها تسعى إلى تقديم نفسها لدول أمريكا اللاتينية باعتبارها تُمثل نموذجًا لدولة نامية تنتمي إلى الجنوب العالمي، نجحت في التغلب على الصعوبات التي واجهتها وحققت مكانة دولية لا يُستهان بها.

من هذا المنطلق، تسعى بكين لمد يد العون لدول المنطقة كي تتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية وتخفيض معدلات الفقر والتفاوت الاجتماعي، وذلك من خلال التمسك بمبادئ المساواة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

من ناحية أخرى، لا يمكن فهم المساعي الصينية لتعزيز حضورها في الحديقة الخلفية للولايات المتحدة بمعزل عن أهدافها الرامية إلى محاصرة النفوذ الأمريكي في العالم والمنطقة، وذلك عبر الاستفادة من تراجع اهتمام واشنطن بشؤون أمريكا اللاتينية وقضاياها.

ومن جانبها، وجدت دول أمريكا اللاتينية في الصين حليفاً سياسيًا وشريكًا اقتصاديًا واعدًا على الساحة العالمية، في ظل سعيها لتدعيم قوتها التفاوضية وزيادة مشاركتها في المنظمات الدولية وتعزيز مواقفها المستقلة في مواجهة واشنطن.

٣- موازنة النفوذ الأمريكي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

من بين العوامل التي تدفع الصين إلى تعزيز انخراطها في قضايا دول أمريكا اللاتينية، رغبتها في موازنة حضور الولايات المتحدة العسكري والاقتصادي المتنامي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في ظل وجود أسطول بحري أمريكي في بحر الصين الجنوبي، وتحالفها العسكري مع تايوان، ودعمها للمحتجين في هونج كونج.

لذلك فإن الصين تسعى إلى القيام بفعل الشئ نفسه في أمريكا اللاتينية، التي يُنظر إليها باعتبارها الفناء الخلفي لواشنطن وإحدى مناطق نفوذها الرئيسية، وهي تحاول أن يكون لها مركز مهيمن في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

وفي ضوء محاولات الصين موازنة النفوذ الأمريكي المتزايد في العديد من الدول الآسيوية، عبر إيجاد حلفاء لها في نصف الكرة الغربي، فإنها تستهدف ردع الولايات المتحدة من الإضرار بمصالحها القومية، وتسعى كذلك إلى الرد على السياسة الأمريكية القائمة على التغلغل داخل مناطق نفوذها الأساسية ومحاولة تطويقها اقتصاديًا.

٤- تقليص الدعم الدولي لتايوان

تستهدف الصين من تعزيز انخراطها في منطقة أمريكا اللاتينية إلى حشد الدعم لمواقفها الدولية، داخل منظمة الأمم المتحدة، والحصول على دعم لممثليها في المؤسسات الدولية متعددة الأطراف، ومن خلال توفير بديل للتجارة والقروض والاستثمارات الغربية، فإن حكومات المنطقة تصبح أقل ميلًا إلى دعم الولايات المتحدة

على الصعيد الدولي، في القضايا التجارية أو الأمنية، أو المسائل المتعلقة بسيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان، لا سيما حينما تتعلق بالصين.

ومن الملاحظ أن فنزويلا والإكوادور وبوليفيا هي أكثر دول المنطقة توافقًا مع النمط التصويتي الصيني داخل مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، بينما كانت المكسيك وغالبية دول أمريكا الوسطى أكثر ميلًا للتصويت بالتوافق مع الموقف الأمريكي، في حين قامت الأرجنتين وشيلي بالرغم من قوة علاقاتهما الاقتصادية بالصين بالتصويت على نحو يناقض نمط التصويت الصيني، وتأرجحت البرازيل بين الصين والولايات المتحدة وغالبًا ما كانت تمتنع عن التصويت داخل المجلس حفاظًا على علاقتها القوية بالطرفين(١٩).

وبصفة عامة، يظل التأثير الصيني المباشر على دول أمريكا اللاتينية محصورًا في عدد محدود من الدول، التي تُعد أكثر عرضة للخضوع للنفوذ الصيني بسبب محدودية قدرتها على الوصول إلى مؤسسات التمويل الدولية، للحصول على قروض لتمويل مشروعاتها. وبالنسبة لدول مثل فنزويلا ونيكاراجوا وبوليفيا والأرجنتين، فإن الصين تُعد الشريك الأمثل لها.

في الوقت نفسه، تسعى بكين من تعزيز شراكاتها الاقتصادية والسياسية مع دول أمريكا اللاتينية، إلى تقليص دعمها الدبلوماسي لتايوان، وتبرز أهمية المنطقة لبكين، نظرًا لأنه من بين ١٤ دولة لا تزال تُقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع تايوان، توجد ١٠ دول في أمريكا الجنوبية والوسطى والبحر الكاريبي(٢٠).

وقد دفعت التجارة والاستثمارات الصينية بعض دول المنطقة، ومنها السلفادور وجمهورية الدومينيكان وبنما، إلى التخلي عن اعترافها الدبلوماسي بتايوان، وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الصين، مؤيدة بذلك سياسة "صين واحدة"(٢١)، وخلال الفترة الأخيرة، بدأ يتزايد الحديث عن إمكانية تخلي باراجواي عن اعترافها الدبلوماسي بتايوان، وإقامة علاقات دبلوماسية مع الصين(٢٢).

ثالثاً: مستقبل الدور الصيني: الفرص والقيود

هناك مجموعة من الفرص والقيود التي يمكن أن تُشكِّل مستقبل الدور الصيني في أمريكا اللاتينية، وذلك كما يتضح فيما يلي:

١- النفوذ الأمريكي في المنطقة

للولات المتحدة حضور تاريخي في أمريكا اللاتينية، يزيد عن قرن من الزمان، هذا الحضور تدعمه العلاقات التاريخية والثقافية والمساعدات الإنسانية والإنمائية الأمريكية المُقدمة لدول المنطقة، وهو ما يمثّل قيداً على توسع الدور الصيني في أمريكا اللاتينية.

ومن المُلاحظ أنه برغم العلاقات الاقتصادية القوية بين الصين وأمريكا اللاتينية، والتي تُرجمت في حجم تبادل تجاري بلغ ٣٣٠ مليار دولار، واستثمار أجنبي مباشر بلغت قيمته ١٣٠ مليار دولار عام ٢٠١٩، لا تزال الولايات المتحدة الشريك الاقتصادي الأول لدول المنطقة، حيث بلغ حجم تجارتها الثنائية مع دول المنطقة ١,٩ تريليون دولار وقُدرت استثماراتها بنحو ٢٥٠ مليار دولار في العام نفسه. وقد أدت المنافسة الاستراتيجية والاقتصادية المكثفة بين الصين والولايات المتحدة إلى التأثير سلباً على العلاقات بين الأولى وأمريكا اللاتينية(٢٣).

وفي حين لم يؤد صعود الصين إلى الإضرار بالأمن القومي الأمريكي في نصف الكرة الغربي حتى الآن، فإنه يحد من نفوذ واشنطن في المنطقة، وهو ما دفع إدارة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" للعمل على تقييد مشاركة الصين في أمريكا اللاتينية. وفي هذا الإطار، نصت الإستراتيجية الأمريكية الأمنية الوطنية لعام ٢٠١٧، على أن "الصين تسعى لجذب المنطقة في فلكها من خلال الاستثمارات والقروض التي تقودها الدولة"، كما أعربت الاستراتيجية "عن قلقها إزاء دعم الصين لـ الديكتاتورية في فنزويلا".

وحذر بيان صادر عن القيادة الجنوبية الأمريكية عام ٢٠٢٠ من أن بعض الاستثمارات الصينية في المنطقة يمكن أن يكون لها قيمة استراتيجية في الاستخدامات العسكرية بالمستقبل، وأعرب البيان عن قلق خاص بشأن الاستثمارات الصينية في

الموانئ العميقة والبنية التحتية على كلا الجانبين من قناة بنما، وكذلك مشاريع الاتصالات السلكية واللاسلكية الصينية، نظراً لأنها قد تسمح لبكين بمراقبة أو اعتراض المعلومات الرسمية الأمريكية(٢٤).

ومع ذلك، يُجادل بعض المحللين بأن إدارة ترامب اتبعت نهجا أكثر تصادمية في العلاقات مع أمريكا اللاتينية، من خلال التلويح بفرض العقوبات وتخفيض المساعدات، وربما شجع ذلك على توثيق التعاون بين الصين وأمريكا اللاتينية بدرجة أكبر. وفي هذا الإطار، انتقد رئيس هندوراس "خوان أورلاندو هيرنانديز" التخفيضات الأمريكية في المساعدة الموجهة لدول أمريكا الوسطى في مجال الهجرة، بينما قال إنه يرحب "بالفرصة" التي قدمتها الصين.

ومن أجل محاصرة النفوذ الصيني في أمريكا اللاتينية، أطلقت الولايات المتحدة في عام ٢٠١٨، مبادرة "América Crece" كمنافس مباشر لمبادرة الطريق والحرير الصينية، واستهدفت مساعدة دول المنطقة على جذب الاستثمار الخاص من خلال وضع قواعد شفافة وفقًا لأفضل الممارسات الدولية.

وفي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، أقامت ثلاث دول من أمريكا اللاتينية والكاريبي، جمهورية الدومينيكان والسلفادور وبنما، علاقات دبلوماسية مع الصين. ورداً على ذلك، استدعت الولايات المتحدة في سبتمبر ٢٠١٨ كبار دبلوماسييها من الدول الثلاث وهددت دول أخرى لا تزال تقيم علاقات دبلوماسية مع تايوان، واقترحت تشريعات جديدة في مجلس الشيوخ من أجل تخفيض المساعدات الأمريكية المقدمة لها، بسبب علاقتها القوية بالصين(٢٥).

وفي ظل وجود إدارة أمريكية جديدة بقيادة "جو بايدن"، من المُرجح أن يستمر التنافس الأمريكي الصيني على النفوذ في أمريكا اللاتينية، وحينما كان يشغل منصب نائب الرئيس الأمريكي (٢٠٠٩- ٢٠١٧) زار بايدن المنطقة بمعدل قياسي بلغ ١٦ مرة، وكان المبعوث الرئيسي للرئيس الأسبق "باراك أوباما" بشأن مبادرات تتعلق بمكافحة العنف والمخدرات في كولومبيا، والفساد السياسي في جواتيمالا وغيرها.

وجميعها أمور ساهمت في أن يكون لدى بايدن معرفة أعمق بأمريكا اللاتينية والكاريبي مقارنة بأي زعيم أمريكي آخر منذ نهاية الحرب الباردة[٢٦].

٢- التأثيرات المختلفة للحضور الصيني

ساهمت الاستثمارات والطلب الصيني على سلع أمريكا اللاتينية في تنمية دولها وزيادة حجم الطبقة المتوسطة وخفض معدل الفقر فيها خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٣، وساعدت كذلك على خلق ما لا يقل عن ١،٨ مليون فرصة عمل مباشرة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٦، وهو ما يُعادل نسبة ٤% من إجمالي عدد فرص العمل التي تم توفيرها خلال تلك الفترة، وذلك وفقًا لبيانات منظمة العمل الدولية[٢٧].

ومع ذلك، فإن بعض القوى الداخلية اللاتينية، خاصة الجماعات المدافعة عن البيئة وحقوق السكان الأصليين، لديها مخاوف بشأن الأضرار المحتملة للمشاركة الاقتصادية للصين على التنمية بالمنطقة، بما في ذلك ما يُثار حول عدم التزام العديد من الشركات الصينية بالمعايير الدولية الخاصة بالبيئة والعمالة والسلامة، والتي تسببت في بعض الكوارث البيئية في عدد من دول المنطقة، ومن الأمثلة على ذلك، تحول سد لتوليد الطاقة الكهرومائية بنته شركة "سينوهيدرو" الصينية في الإكوادور، بقرض قيمته ١,٧ مليار دولار من بنك التصدير والاستيراد الصيني، إلى كارثة بيئية بعد افتتاحه في عام ٢٠١٦[٢٨].

يُضاف إلى ذلك، أن بعض دول أمريكا اللاتينية قد تراكمت لديها مستويات مرتفعة من من الديون المستحقة للصين، وأصبحت أكثر اعتماداً على صادراتها من السلع إلى الأخيرة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتباط الأوضاع الاقتصادية في دول القارة اللاتينية بتطوراتها في الصين.

علاوة على ذلك، استخدمت الصين قروضها واستثماراتها في تلك الدول كورقة ضغط لمنح معاملة تفضيلية للعمالة والشركات الصينية في المشروعات الممولة من قبلها، وذلك على حساب العمالة والمستثمرين المحليين في أمريكا اللاتينية.

وفي نفس الوقت، يُجادل البعض بأن دعم الصين لعدد من دول أمريكا اللاتينية يُمثل

شريان الحياة للقادة الذين لديهم سجلات من الفساد والحكم السيئ، مثلما الحال في فنزويلا وكوبا ونيكاراجوا؛ حيث ساهم الدعم الاقتصادي الصيني في استمرار النظم الحاكمة في هذه الدول.

إلى جانب ذلك، شهدت كوستاريكا إلغاء مشروع بقيمة ١،٥ مليار دولار لتحديث وتوسيع مصفاة نفط في ميناء موين في عام ٢٠١٦، بعد أن أكد المسؤولون المحليون أن دراسات الجدوى والأثر البيئي قد تمّ إجراؤها من قبل شركة تابعة للشريك الصيني، وهو تضارب واضح في المصالح أدى إلى اعتقالات لعدد من كبار المسؤولين[٢٩].

٣- توجهات النخب السياسية اللاتينية

شكّل تغير المشهد السياسي في أمريكا اللاتينية خلال السنوات الأخيرة، مع تراجع القوى اليسارية وتقدم التيارات اليمينية الموالية للولايات المتحدة، تحديًا لتطور العلاقات الصينية اللاتينية، وعلى العكس من ذلك، كان التطور السريع للعلاقات بين الصين وأمريكا اللاتينية خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٣ مدعومًا من قبل المعسكر اليساري اللاتيني.

في هذا السياق، تراجع الرئيس البنمي الجديد "لورينتينو كورتيزو كوهين"، عن توجهات سلفه "خوان كارلوس فاريلا"، الذي أقام علاقات دبلوماسية مع الصين، وبدأ مفاوضات مع الصين بشأن اتفاقية للتجارة الحرة، ورفض كورتيزو قبول مساعدات طبية صينية لمكافحة وباء كوفيد – ١٩، كما ألغى بعض المشروعات الصينية التي وافق عليها سلفه[٣٠].

بالمثل، عزفت أكبر أربعة اقتصادات لاتينية؛ البرازيل والمكسيك وكولومبيا والأرجنتين، عن الانضمام لمبادرة الحزام والطريق الصينية، خشية التعرض للضغوط الأمريكية، وذلك بالرغم من قوة العلاقات الاقتصادية التي تربطها ببكين.

وبالنظر إلى ما ستشهده دول أمريكا اللاتينية من جولة جديدة من الانتخابات الرئاسية والتشريعية على مدار عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، فإن نتائج هذه الانتخابات يُمكن أن تقرر، إلى حد كبير، مستقبل التعاون اللاتيني الصيني.

٤- توقعات النمو الاقتصادي الصيني

تُشير بعض التوقعات إلى تحقيق اقتصاد الصين نمواً إيجابياً عام ٢٠٢١، ربما يصل إلى أكثر من ستة فى المائة، في الوقت الذي ستستمر الأسواق التقليدية لأمريكا اللاتينية، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، في المعاناة جراء جائحة كورونا. وهو ما يُعطي ميزة نسبية للشركات الصينية التي من المُرجح أن تتمتع بفرص أكبر لتوسيع موقعها في سلاسل التوريد، وملء الفراغ الذي يخلفه المنافسون الدوليون الذين قد يسحبون استثماراتهم من أمريكا اللاتينية(٣١).

ومن المُتوقع أن يخلق وباء كورونا فرصاً للشركات الحكومية والخاصة الصينية، لتوسيع نطاق عملياتها وزيادة حصتها السوقية في أمريكا اللاتينية، مع زيادة الأهمية النسبية للطلب الصيني على السلع الأساسية والصادرات الزراعية لدول المنطقة.

وفي الوقت الذي تكافح بلدان المنطقة مع سلسلة من التحديات التي تواجه اقتصاداتها النامية، فإنها تتطلع بشكل متزايد ليس إلى الشمال بل إلى الشرق، نحو الصين لتعزيز العلاقات الاقتصادية معها، ومساعدتها على تجاوز الآثار السلبية لجائحة كوفيد – ١٩ على اقتصاداتها الوطنية.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول أنه بغض النظر عن التوجهات السياسية للحكومات اللاتينية، فإنه يتعين عليها النظر في استراتيجيات شديدة الصعوبة في علاقاتها الخارجية نظراً للتوترات المتزايدة بين الصين والولايات المتحدة، وإدراكاً للمخاطر المحتملة لعلاقاتها مع الصين أو الولايات المتحدة، قد تجد دول أمريكا اللاتينية والكاريبي نفسها في المستقبل تحت ضغط قوي لاختيار أحد الجانبين.

ومع ذلك، فإن هذا لن يكون بالأمر السهل على أمريكا اللاتينية ليس فقط لتغلغل كلتا القوتين في جميع بلدانها، ولكن أيضاً لأن التنافس المحتدم بين الولايات المتحدة والصين يأتي في وقت تعاني فيه دول المنطقة من الانقسام الشديد فيما بينها من جهة، ومن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بصورة غير مسبوقة بسبب جائحة كورونا من جهة أخرى.

المراجع:

1. Full text of China's Policy Paper on Latin America and the Caribbean", People's Daily Online, November 24, 2016, Available at: (https://cutt.ly/XkK9OE6)
2. Charlie Campbell and Ciara Nugent, "The U.S. and China Are Battling for Influence in Latin America, and the Pandemic Has Raised the Stakes", Time, February 4, 2021,(https://cutt.ly/kkK3In9)
3. Ibid.
4. Congressional Research Service, "China's Engagement with Latin America and the Caribbean", U.S.-China Economic and Security Review Commission, October 17, 2018, Available at: (https://cutt.ly/LkK8N6K)
5. Evan Ellis, "Chinese Engagement in Latin America in the Context of Strategic Competition with the United States", Testimony before the US-China Economic and Security Review Commission, June 24, 2020, Available at: (https://cutt.ly/LkK7tXj)
6. Ibid.
7. Paola Zuleta, "How Latin America Can Make the Most of the US-China Competition?", The Diplomat, December 16, 2020, Available at :https://cutt.ly/SkckATb
8. Ted Piccone, "The geopolitics of China's rise in Latin America", The Brookings Institution, November 2016, , Available at: (https://cutt.ly/UkK5bzO)
9. Evan Ellis, "Chinese Engagement in Latin America in the Context of Strategic Competition with the United States", Op.Cit.
10. SISU News: Confucius Institute Blossoms across Latin American Countries", Available at: (https://cutt.ly/rkZc3ZL)
11. Ibid
12. Cynthia Sanborn, "Latin America and China in Times of COVID-19", The Wilson Center, Available at: (https://cutt.ly/3kZvP7c)
13. Evan Ellis, "Chinese Security Engagement in Latin America", CSIS, November 19, 2020, Available at: (https://cutt.ly/HkZbbOD)
14. Evan Ellis, "Chinese Engagement in Latin America in the Context of Strategic Competition with the United States", Op.Cit.
15. John Turner, "In America's Absence, China Is Taking Latin America by Storm", Center for the National Interest, September 21, 2020,, Available at: (https://cutt.ly/RkZ1h9e)
16. Chinese Engagement in Latin America in the Context of Strategic Competition with the United States", Op.Cit.
17. Rachel Yu, "China's Public Diplomacy Strategy in Latin America and the Caribbean", The Sigma Iota Rho (SIR) Journal of International

Relations, March 29, 2020, Available at: (https://cutt.ly/OkZna62)
18. Douglas W. Arner and Andre Soares, "A Globalized Renminbi: Will It Reshape Latin America", Atlantic Council, 2016, Available at: (https://cutt.ly/XkZF0pQ)
19. Ted Piccone, "The geopolitics of China's rise in Latin America", Op.Cit .
20. Congressional Research Service, "China's Engagement with Latin America and the Caribbean", Op.Cit.
21. Shannon K O'Neil, "Biden Can't Pick Up in Latin America Where Obama Left Off", Bloomberg, December 3, 2020, Available at: (https://cutt.ly/0kcjJWD)
22. Charlie Campbell and Ciara Nugent, "The U.S. and China Are Battling for Influence in Latin America, and the Pandemic Has Raised the Stakes", Op.Cit.
23. Ibid.
24. Congressional Research Service, "China's Engagement with Latin America and the Caribbean", Op.Cit.
25. Enrique Dussel Peters, "China's Recent Engagement in Latin America and the Caribbean: Current Conditions and Challenges", China Research Center, February 5, 2020, Available at: (https://cutt.ly/qkZJHEg)
26. Charlie Campbell and Ciara Nugent, "The U.S. and China Are Battling for Influence in Latin America, and the Pandemic Has Raised the Stakes", Op.Cit.
27. Enrique Dussel Peters and Ariel C. Armony, "Effects of China on the quantity and quality of jobs in Latin America and the Caribbean", ILO, September 7, 2017, Available at: (https://cutt.ly/IkZLGMW)
28. Charlie Campbell and Ciara Nugent, "The U.S. and China Are Battling for Influence in Latin America, and the Pandemic Has Raised the Stakes", Op.Cit.
29. Ibid.
30. Evan Ellis, "Chinese Engagement in Latin America in the Context of Strategic Competition with the United States", Op.Cit.
31. Evan Ellis, "The Latin America That Will Engage the New Administration", CSIS, December 14, 2020, Available at: (https://cutt.ly/pkbUAx5)